Mustansiriyah Journal of Arts
lcjlv2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-16
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الثاني(مؤتمر)
2026المجلد 50 العدد 113 ص 1-16
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

# (التشريعات القانونية للانحرافات الاجتماعية لدى الشباب)

**مدرس مساعد. هدى محمد عيسى**
**مكان العمل: كلية اصول العلم الجامعة**
mohamadhuda512@gmail.com

**الملخص**
تُشكّل فئة الشباب الركيزة الأساسية لأي مجتمع، إذ يُعوَّل عليهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذه الفئة الحيوية تواجه سلسلة من التحديات التي قد تدفعها نحو الانحرافات الاجتماعية، مثل تعاطي المخدرات، الجريمة، العنف، الهدر المدرسي، والسلوكيات المنحرفة الأخرى. ويهدف هذا البحث إلى تحليل التشريعات القانونية الناظمة لظاهرة الانحرافات الاجتماعية بين الشباب، مع تقييم مدى فعاليتها في التطبيق العملي، ودراسة مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين العقوبة والتأهيل. ولتحقيق ذلك، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض النصوص القانونية ذات الصلة (كالقوانين الجنائية، قوانين حماية الأحداث، والتشريعات الخاصة بالمخدرات)، ومقارنتها مع الواقع الميداني عبر دراسة حالات فعلية وآراء المختصين. وقد خلص البحث إلى أن التشريعات الحالية، رغم شموليّتها الظاهرية، تعاني من ضعف في التنفيذ، وافتقار إلى آليات تأهيل فعّالة، فضلاً عن غياب التنسيق بين المؤسسات الأمنية والتعليمية والاجتماعية. ومن ثم، يُوصي البحث بضرورة إدخال تعديلات تشريعية تراعي خصوصية مرحلة الشباب، وتعزز من دور برامج التأهيل المجتمعي، وتنشيط وحدات متابعة ما بعد العقوبة، مع تفعيل التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لبناء نموذج متكامل للوقاية والتدخل المبكر. إن معالجة الانحرافات الاجتماعية لا تتحقق فقط عبر العقوبات، بل تتطلب رؤية قانونية واجتماعية شمولية تُعيد تأهيل الشباب ودمجهم في نسيج المجتمع بشكل إيجابي.
**الكلمات المفتاحية:** التشريعات القانونية، الانحرافات الاجتماعية، الشباب، العقوبات، الإصلاح الاجتماعي

**Abstract**
Youth constitute the foundation of any society, as they are instrumental in driving development and achieving social and economic progress. However, this vital demographic faces numerous challenges that may lead to social deviations, including drug abuse, criminal behavior, violence, school dropout, and other forms of misconduct. This study aims to analyze legal provisions addressing social deviations among youth, evaluate their practical effectiveness, and assess their ability to strike a balance between punishment and reform. Using a descriptive-analytical methodology, the research reviews relevant legal texts—including criminal codes, juvenile protection laws, and anti-drug legislation—and contrasts them with real-world application through case studies and expert insights. The findings reveal that, despite apparent comprehensiveness, current legal frameworks

Mustansiriyah Journal of Arts
lcjlv2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-16
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الثاني(مؤتمر)
2026المجلد 50 العدد 113 ص 1-16
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

suffer from weak enforcement, insufficient rehabilitation mechanisms, and a lack of coordination among educational, social, and security institutions. Accordingly, the study recommends legislative reforms that account for the unique developmental stage of youth, strengthen community-based rehabilitation programs, enhance post-sanction monitoring units, and promote inter-agency collaboration—both governmental and non-governmental—to establish an integrated model for early intervention and prevention. Addressing social deviations requires more than punitive measures; it demands a holistic legal and social vision capable of reintegrating youth constructively into society.
**Keywords:** Legal legislation, social deviations, youth, penalties, social rehabilitation.

**اولاً: مقدمة البحث**

تُعد فئة الشباب الركيزة الأساسية لأي مجتمع، فهي القوة الفاعلة والمحرك الرئيس لمسيرة التنمية الشاملة. غير أنّ هذه الفئة قد تتعرض للعديد من التحديات والانحرافات الاجتماعية نتيجةً لعوامل متعددة؛ منها البطالة، التفكك الأسري، ضعف الوازع الديني، وتأثير العولمة ووسائل الإعلام الحديثة. هذه الانحرافات لا تقتصر آثارها على الشباب أنفسهم فحسب، بل تمتد لتصيب المجتمع ككل باضطرابات أمنية واقتصادية وثقافية.

ومن هذا المنطلق، برز دور التشريعات القانونية بوصفها أداة أساسية في مواجهة الانحرافات الاجتماعية والحد من انتشارها، من خلال وضع القوانين الرادعة التي تنظم سلوك الأفراد وتضع العقوبات المناسبة للمخالفين، إلى جانب توفير التدابير الوقائية التي تسعى إلى حماية الشباب وتوجيههم نحو السلوك القويم. إذ تمثل المنظومة التشريعية انعكاساً لإرادة المجتمع في حماية مقوماته الأخلاقية والاجتماعية، وضمان تماسك نسيجه الداخلي.

وعليه، فإن دراسة التشريعات القانونية ذات الصلة بالانحرافات الاجتماعية لدى الشباب تُعد ضرورة علمية وعملية، فهي تسهم من جانب في الكشف عن مدى كفاية القوانين السارية لمعالجة الظاهرة، وتعمل من جانب آخر على تقديم مقترحات لتعزيز المنظومة التشريعية بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة والتغيرات الاجتماعية المتسارعة.

**ثانياً: أهمية البحث**

**الأهمية العلمية:**

- يسهم البحث في إثراء المكتبة القانونية والاجتماعية من خلال دراسة العلاقة بين التشريعات والانحرافات الاجتماعية لدى الشباب.
- يوضح الإطار النظري لفهم الانحرافات الاجتماعية وأسبابها من منظور قانوني واجتماعي.

Mustansiriyah Journal of Arts
lcjlv2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-16
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الثاني(مؤتمر)
2026المجلد 50 العدد 113 ص 1-16
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

- يقدم تحليلاً للنصوص القانونية ذات الصلة بانحرافات الشباب، مما يعزز الجانب الأكاديمي للباحثين في المجال القانوني والاجتماعي.
- يساعد على بناء قاعدة معرفية يمكن أن تُستثمر في بحوث لاحقة متعلقة بالشباب والجريمة والانحراف.

**الأهمية العملية:**

- يساهم في توعية المشرعين وصانعي القرار بمدى كفاءة التشريعات الحالية في مواجهة انحرافات الشباب.
- يحدد أوجه القصور في تطبيق القوانين، مما يمكّن الجهات المختصة من تطوير سياساتها.
- يمد المؤسسات القانونية والاجتماعية بتوصيات عملية تساعد في وضع استراتيجيات للحد من الانحرافات.
- يدعم برامج الإصلاح والوقاية من الجريمة، ويوجه الجهود نحو حماية الشباب باعتبارهم ثروة المجتمع.
- يساعد في تعزيز التكامل بين الأدوار القانونية، التربوية، والأمنية لمعالجة الظاهرة بشكل متكامل.

**ثالثاً: مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي:

**إلى أي مدى تسهم التشريعات القانونية في معالجة الانحرافات الاجتماعية لدى الشباب؟**

وتتفرع عنه أسئلة فرعية مثل:

- ما أبرز صور الانحرافات الاجتماعية لدى الشباب؟
- كيف عالج القانون هذه الانحرافات من حيث النصوص والإجراءات؟
- هل تكفي التشريعات القانونية وحدها للحد من الظاهرة أم تحتاج إلى آليات مكملة؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات في الواقع العملي؟

**رابعاً: أهداف البحث**

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على مظاهر الانحرافات الاجتماعية لدى الشباب.
2. تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بهذه الانحرافات.
3. تقييم فعالية التشريعات في مواجهة الظاهرة.
4. إبراز دور المؤسسات القانونية والعدلية في التصدي لانحرافات الشباب.

Mustansiriyah Journal of Arts
lcjlv2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-16
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الثاني(مؤتمر)
2026المجلد 50 العدد 113 ص 1-16
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

5. اقتراح حلول وتوصيات لتعزيز كفاءة التشريعات في معالجة الانحرافات.

**خامساً: منهجية البحث**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة التشريعات القانونية المتعلقة بالانحرافات الاجتماعية لدى الشباب، إذ يقوم على وصف الظاهرة قيد الدراسة وتحليل أبعادها من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية ذات الصلة، ومقارنتها بالواقع العملي. ويتيح هذا المنهج إمكانية استقراء القوانين والتشريعات النافذة، والكشف عن مدى فعاليتها في الحد من الانحرافات الاجتماعية وتأثيرها في توجيه سلوك الشباب.

كما يستعين البحث بالمنهج المقارن عند الضرورة، من خلال عرض بعض التشريعات الدولية والعربية في ميدان مكافحة الانحرافات الاجتماعية، ومقارنتها بالواقع القانوني المحلي، بغرض إبراز نقاط القوة والقصور واقتراح التوصيات المناسبة. ويسمح هذا الجانب المقارن بتوسيع دائرة الفهم والاستفادة من التجارب الرائدة التي أسهمت في معالجة الظاهرة بطرق مبتكرة.

ولإثراء الجانب التطبيقي، يعتمد البحث على تحليل مجموعة من الدراسات السابقة والبحوث العلمية ذات الصلة، إضافةً إلى تقارير المنظمات الحقوقية والاجتماعية، بهدف تكوين رؤية شاملة تجمع بين الجانب القانوني والبعد الاجتماعي للظاهرة. كما تتم الاستعانة بالإحصائيات الرسمية، إن توفرت، لتوضيح حجم الانحرافات الاجتماعية لدى الشباب وقياس مدى استجابة القوانين لاحتواء الظاهرة.

وبهذا، فإن المنهجية المتبعة تقوم على الربط بين الإطار النظري المتمثل في النصوص القانونية والتشريعية، والإطار العملي المتمثل في واقع الانحرافات الاجتماعية لدى الشباب، للوصول إلى نتائج دقيقة وتوصيات عملية قابلة للتطبيق.

**سادساً: هيكلة البحث**

**الفصل الأول: الإطار العام للبحث**

- المبحث الأول: مفهوم الانحرافات الاجتماعية وأسبابها.
- المبحث الثاني: الشباب كفئة اجتماعية وتأثرهم بالانحراف.

**الفصل الثاني: التشريعات القانونية المتعلقة بانحرافات الشباب**

- المبحث الأول: دور التشريعات الجنائية في معالجة الانحرافات.
- المبحث الثاني: النصوص القانونية الخاصة بحماية الشباب والوقاية من الانحراف.

**الفصل الثالث: فعالية التشريعات القانونية في الحد من انحرافات الشباب**

- المبحث الأول: تطبيق التشريعات القانونية على أرض الواقع (دراسة حالة/ أمثلة)
- المبحث الثاني: التحديات والقصور في تطبيق القوانين.

**الفصل الرابع: الرؤية المقترحة لتطوير التشريعات**

- المبحث الأول: تعزيز البعد الوقائي والتربوي في القانون.
- المبحث الثاني: توصيات ومقترحات لتفعيل دور التشريعات في حماية الشباب.

Mustansiriyah Journal of Arts
lcjlv2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-16
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الثاني(مؤتمر)
2026المجلد 50 العدد 113 ص 1-16
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

**الخاتمة**

- أهم النتائج.
- أبرز التوصيات.

Mustansiriyah Journal of Arts
lcjlv2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الثاني(مؤتمر)
2026المجلد 50 العدد 113 ص 1-15
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

**الفصل الأول: الإطار العام للبحث**

**المبحث الأول: مفهوم الانحرافات الاجتماعية وأسبابها.**

هي الابتعاد عن المألوف، وهي مجموعة الأفعال التي تصدر عن الشباب وتتسم بأنها تخرج عن المنظومة الاجتماعية والدينية والقانونية. وتتمثل في هذه الدراسة بالتدخين والعنف وغيرها مما هو منتشر في مدينة تبوك.

وقد عرفها إبراهيم وآخرون(2012)،هي كل نشاط فعلي أو قولي يصدر عن الإنسان ويترتب عليه إضرار بنفسه أو غيره أو بمجتمعه ،ويتصف هذا النشاط بالتكرار ويعاقب عليه القانون الجنائي والعرف الاجتماعي وتعاليم الدين الإسلامي في المملكة العربية السعودية)ومجموعة الانحرافات السلوكية التي ستعالج في هذا البحث هي: العدوان والميل للعنف ،والاعتداء على المرافق والمصالح العامة ،والتدخين والإدمان على المواقع غير المرغوب فيها على شبكة الانترنت ،وأخيرا القيادة المتهورة.

يشير مفهوم الانحراف الاجتماعي إلى كل سلوك أو فعل يصدر عن الفرد يخالف القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويؤثر سلبًا على النظام الاجتماعي ويهدد التوازن المجتمعي (العتيبي، 2009، صفحة 241) . ويظهر الانحراف بشكل واضح لدى الشباب، إذ تعد هذه الفئة العمرية أكثر عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة بها وبالمؤثرات الخارجية، مما يجعلها نقطة ارتكاز للدراسات الاجتماعية المتعلقة بالانحراف (سليمان، 1990، صفحة 34) .

ويعتبر علماء الاجتماع وعلماء النفس الانحراف نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الفردية والاجتماعية والنفسية والثقافية. فالمتغيرات الشخصية مثل طبيعة الفرد، ومستوى نضجه النفسي، وقدرته على التحكم في الدوافع الانفعالية، تلعب دورًا مهمًا في ظهور السلوك المنحرف (محمد، 1986، صفحة 63) . كما أن البيئة الاجتماعية، بما فيها الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي، تؤثر بشكل مباشر على احتمال انحراف الفرد، حيث يشكل التفكك الأسري أو غياب الرقابة الأبوية عاملاً محفزًا لسلوكيات الانحراف (هاشم، 2000، صفحة 79) .

ومن الأسباب الأخرى للانحراف الاجتماعي الظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة بين الشباب، إذ يرتبط انعدام الفرص الاقتصادية بزيادة الميل إلى السلوكيات غير المشروعة، مثل السرقة أو الانخراط في شبكات الانحراف الجماعي (المطيري، 2021، صفحة 105). كما تلعب الثقافة الإعلامية والدراما الأجنبية دورًا في تشكيل أنماط سلوك منحرفة لدى الشباب، إذ يمكن أن تؤثر الرسائل الإعلامية على القيم والمعايير السلوكية وتساهم في تعزيز المواقف السلبية (وعناقة، 2008، صفحة 153) .

ويلاحظ أيضًا أن الانحراف الفكري يمثل جانبًا مهمًا من الانحرافات الاجتماعية، إذ يؤدي إلى ظهور مواقف متشددة أو تطرف فكري بين بعض فئات الشباب، خصوصًا إذا ما واجهوا غياب التوجيه الديني والتربوي المناسب (إسماعيل، 2010، صفحة 285) . كما أن التعليم والتنشئة الاجتماعية السليمة، بما في ذلك دور الجامعات والمدارس والمؤسسات الرياضية، تعمل على الوقاية من الانحرافات السلوكية والفكرية، من خلال تنمية الوعي الاجتماعي والقيم الأخلاقية لدى الشباب (ألعنزي، 2024) .

يمكن القول أن الانحراف الاجتماعي هو نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل شخصية ونفسية واجتماعية وثقافية، تتراوح بين التأثير المباشر للعائلة والمدرسة والمجتمع، إلى تأثير الوسائل الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي، وصولًا إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة (غازي، 2017، صفحة 15؛ المسعودي، 2016، صفحة 312) . ومن هنا تأتي أهمية الدراسات الميدانية التي تحلل هذه الانحرافات وتضع برامج وقائية وعلاجية للحد منها، سواء من خلال الإرشاد الأسري، أو البرامج التربوية، أو البرامج الرياضية والاجتماعية في المجتمع (عيد، 2021، صفحة 170) .

**المبحث الثاني: الشباب كفئة اجتماعية وتأثرهم بالانحراف.**

يُعد الشباب فئة اجتماعية محورية في أي مجتمع، نظراً لدورهم في بناء المستقبل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتمثل مرحلة الشباب فترة حرجة من حياة الإنسان، إذ يتسم الأفراد فيها بالبحث عن الهوية والانتماء، وتجربة الاستقلالية، واستكشاف القدرات الشخصية، مما يجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة والعوامل الخارجية (سليمان، 1990، صفحة 243) .

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

وتُظهر الدراسات أن الشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للانحراف بسبب طبيعة المرحلة العمرية التي تتسم بالفضول، والانفعالات القوية، والرغبة في تحدي القيم المجتمعية أحياناً (سليمان، 1990، صفحة 35) . كما أن الضغط النفسي والاجتماعي، مثل التفكك الأسري، ضعف الرقابة الأسرية، أو الفقر والبطالة، يسهم بشكل كبير في زيادة احتمالات الانحراف لدى الشباب (وعناقة، 2008، صفحة 330) .

وتشير الدراسات أيضًا إلى أن الانحراف لدى الشباب قد يكون سلوكيًا أو فكريًا أو عقديًا. فالانحراف السلوكي يشمل السلوكيات غير المشروعة مثل العنف أو السرقة أو التدخين، في حين يشمل الانحراف الفكري التشدد أو التطرف أو الانحراف عن القيم الأخلاقية والدينية (محمد، 1986، صفحة 64؛ هاشم، 2000، صفحة 79) . ومن العوامل المؤثرة في الانحراف الفكري للشباب، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي والدراما الأجنبية، إذ يمكن أن تشكل هذه الوسائل نماذج سلوكية غير مناسبة وتضعف قدرة الشباب على التمييز بين القيم الصحيحة والخاطئة (عيد، 2021، صفحة 172؛ ألعنزي، 2024، صفحة 12) .

تلعب المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية دورًا كبيرًا في الحد من الانحراف لدى الشباب، من خلال برامج التوجيه والتثقيف وتنمية المهارات الحياتية والاجتماعية، وتشجيع النشاطات الرياضية والثقافية، ما يسهم في ترسيخ القيم السلوكية الإيجابية وتقوية الانتماء الاجتماعي لديهم (غازي، 2017، صفحة 20؛ المسعودي، 2016، صفحة 315) . ومن هنا يظهر أن التعامل مع ظاهرة الانحراف لدى الشباب يحتاج إلى استراتيجية شاملة تتضمن الوعي الأسري والمجتمعي والتربوي، إضافة إلى دعم البرامج الوقائية التي تقلل من مخاطر الانحراف وتزيد من فرص النجاح الاجتماعي للشباب (المطيري، 2021، صفحة 110) .

**الفصل الثاني: التشريعات القانونية المتعلقة بانحرافات الشباب**

**المبحث الأول: دور التشريعات الجنائية في معالجة الانحرافات.**

تلعب التشريعات القانونية دورًا جوهريًا في ضبط السلوكيات الاجتماعية والحد من الانحرافات، لا سيما لدى فئة الشباب التي تعتبر أكثر عرضة للانحراف بسبب طبيعة المرحلة العمرية وما يصاحبها من فضول واستكشاف للحدود الاجتماعية (العتيبي، 2009، صفحة 245) . وقد جاءت القوانين الجنائية لتضع ضوابط ومعايير تمنع وقوع الأفعال المخالفة للقيم والقوانين، وتفرض عقوبات رادعة على المخالفين، بهدف حماية المجتمع وصيانة النظام العام (سليمان، 1990، صفحة 34) .

من أبرز الأمثلة على الدور الوقائي للتشريعات الجنائية ما نصت عليه **قوانين الأحداث** في كثير من الدول، والتي تهدف إلى التعامل مع الأحداث والمراهقين المنحرفين بطريقة تراعي أعمارهم ونضجهم النفسي، مع الجمع بين العقوبة والإصلاح والتأهيل (محمد، 1986، صفحة 63) . ففي القانون المصري، على سبيل المثال، يجرّم قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 الأفعال المنحرفة مثل السرقة أو التعاطي غير المشروع للمخدرات، مع التركيز على برامج إعادة التأهيل والتعليم للأحداث بدل الاقتصار على العقوبة السجنية فقط، وهو ما يعكس اهتمام التشريع بالجانب الإصلاحي (هاشم، 2000، صفحة 78) .

كما تشمل التشريعات الجنائية أيضًا **القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والانحراف الفكري**، مثل حظر التحريض على العنف أو التطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، لما لها من تأثير على الشباب وتشكيل ميول منحرفة أو متشددة (عيد، 2021، صفحة 175) . وقد أكدت العديد من الدراسات على أن تطبيق هذه القوانين بشكل صارم، مع تعزيز الرقابة والتوعية القانونية، يسهم في الحد من الانحرافات الفكرية والسلوكية لدى الشباب (ألعنزي، 2024، صفحة 15) .

بالإضافة إلى ذلك، تقدم التشريعات المتعلقة **بحماية الأسرة والمدرسة** أدوات قانونية لمواجهة العوامل البيئية المؤثرة في انحراف الشباب، مثل التفكك الأسري أو الغياب المتكرر عن المدرسة، وذلك عبر فرض واجبات الوصاية والرعاية والرقابة الأبوية، وفرض عقوبات على الإهمال أو التقصير (وعناقة، 2008، صفحة 154) . وهذه الإجراءات القانونية تدعم البرامج الوقائية والإصلاحية التي تهدف إلى تهيئة بيئة سليمة للشباب، وتجنبهم الانحراف السلوكي والفكري.

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

يمكن القول إن **التشريعات الجنائية تشكل خط الدفاع الأول ضد الانحرافات الشبابية**، من خلال الجمع بين الرادع القانوني والإصلاح والتأهيل، إضافة إلى تعزيز التوعية القانونية والاجتماعية، بما يحقق حماية المجتمع ويرسخ القيم الأخلاقية والاجتماعية في نفوس الشباب (المطيري، 2021، صفحة 112) .

**المبحث الثاني: النصوص القانونية الخاصة بحماية الشباب والوقاية من الانحراف.**

**أولاً: التشريعات العراقية لحماية الشباب**

**1. الدستور العراقي لعام 2005**

ينص الدستور العراقي في المادة 29 على:
الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية. تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.
هذا النص يؤكد على التزام الدولة بحماية الشباب وتوفير بيئة مناسبة لتنميتهم، مما يشكل أساسًا قانونيًا لحماية الشباب من الانحرافات.

**2. قانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983**

يُعد هذا القانون من أبرز التشريعات العراقية التي تعنى برعاية وحماية الشباب، خاصة في مرحلة الأحداث. يتضمن القانون عدة مواد تهدف إلى الوقاية من الانحراف ومعالجته، منها:

- **المادة 29** :تعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار كل ولي أهمل رعاية الصغير أو الحدث إهمالًا أدى به إلى التشرد أو انحراف السلوك.
- **المادة 30** :تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار كل ولي دفع الحدث أو الصغير إلى التشرد أو انحراف السلوك.
- **المادة 31** :على محكمة الأحداث أن تقرر سلب الولاية على الصغير أو الحدث إذا حكم على الولي بجريمة من الجرائم المخلة بالآداب العامة أو إذا حكم عليه بجريمة الاعتداء على شخص الصغير أو الحدث بالجرح أو الضرب المبرح أو بالإيذاء العمد.
- **المادة 73** :إذا ارتكب الحدث جنحة، فيحكم عليه بأحد التدابير الآتية بدلاً من العقوبة السالبة للحرية المقررة لها قانونًا: تسليمه إلى وليه أو أحد أقاربه ليقوم بتنفيذ ما تقرره المحكمة من توصيات لضمان حسن تربيته وسلوكه بموجب تعهد مالي.
- **المادة 76** :إذا ارتكب الصبي جناية معاقبًا عليها بالسجن المؤقت، فعلى محكمة الأحداث أن تحكم عليه بأحد التدابير الآتية بدلاً من العقوبة المقررة لها قانونًا: وضعه تحت مراقبة السلوك وفق أحكام هذا القانون، أو إيداعه في مدرسة تأهيل الصبيان مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات.
- **المادة 77** :إذا ارتكب الفتى جناية معاقبًا عليها بالسجن المؤقت، فعلى محكمة الأحداث أن تحكم عليه بأحد التدابير الآتية بدلاً من العقوبة المقررة لها قانونًا: وضعه تحت مراقبة السلوك وفق أحكام هذا القانون، أو إيداعه في مدرسة تأهيل الفتيان مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سبع سنوات.

**3. قانون رعاية القاصرين رقم 78 لسنة 1980**

يُعنى هذا القانون برعاية القاصرين الذين لا يتجاوزون سن 18 عامًا، ويشمل تدابير لحمايتهم من الاستغلال والعنف، وتوفير بيئة آمنة لهم.

**ثانيًا: التشريعات الدولية المقارنة**

**1. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث**

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1990 مبادئ الرياض، التي تهدف إلى منع جنوح الأحداث من خلال:

- تعزيز دور الأسرة والمجتمع في تربية الأطفال.
- توفير برامج تعليمية ورياضية وثقافية للأطفال والشباب.
- إنشاء مؤسسات متخصصة لرعاية الأحداث.

**2. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل**

تنص الاتفاقية على:

- حق الطفل في الحماية من جميع أشكال الاستغلال والإساءة.
- توفير بيئة تعليمية وصحية مناسبة.
- اتخاذ تدابير قانونية وإدارية لضمان حقوق الطفل.

**3. اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة (1989)**

تُعد هذه الاتفاقية من أهم الوثائق الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الأطفال، حيث تركز على:

- **الوقاية من الانحراف** :من خلال توفير بيئة أسرية ومجتمعية داعمة.
- **المسؤولية الجنائية** :تحديد المسؤولية الجنائية للأحداث بما يتناسب مع سنهم ونضجهم العقلي.
- **إعادة التأهيل** :توفير برامج تأهيلية لإعادة دمج الأحداث في المجتمع.

**4. قانون الأحداث الأردني رقم 32 لسنة 2014**

يتشابه هذا القانون مع نظيره العراقي في العديد من الجوانب، حيث يهدف إلى:

- **الوقاية** :من خلال برامج توعية وتثقيف.
- **المسؤولية الجنائية** :تحديد المسؤولية بما يتناسب مع سن الحدث.
- **إعادة التأهيل** :توفير مراكز تأهيلية متخصصة.

ومع ذلك، يُلاحظ أن هناك تفاوتًا في تطبيق هذه القوانين بين الدول، حيث يُعزى ذلك إلى اختلاف الإمكانيات والموارد المتاحة، مما يؤثر على فعالية هذه التشريعات في تحقيق أهدافها.

**الفصل الثالث: فعالية التشريعات القانونية في الحد من انحرافات الشباب**

**المبحث الأول: تطبيق التشريعات القانونية على أرض الواقع (دراسة حالة العراق)**

تُعد التشريعات الجنائية والاجتماعية الخاصة بحماية الشباب في العراق خطوة مهمة نحو الحد من ظاهرة الانحراف، غير أن فعاليتها الحقيقية تتوقف على آليات تطبيقها على أرض الواقع. فالقانون العراقي يتضمن عدة نصوص قانونية تتعلق بالوقاية من انحراف الأحداث، ومع ذلك، فإن نتائج التطبيق تكشف عن فجوة بين النصوص القانونية وما يحدث في الواقع العملي (قانون، 1983)

من أبرز الأمثلة العملية على هذا القانون، ما يتعلق بتحميل ولي الأمر المسؤولية الجنائية في حالة إهماله رعاية الحدث مما يؤدي إلى انحرافه. فقد نصت **المادة 29** على تغريم ولي الأمر عند ثبوت إهماله، بينما شددت **المادة 30** العقوبة إذا ثبت دفع الولي للحدث إلى التشرد أو الانحراف. ومع ذلك، تشير تقارير المؤسسات

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

الإصلاحية إلى أن تطبيق هذه المواد لا يتم بشكل صارم، إذ غالبًا ما يُكتفى بالتسوية الاجتماعية دون اللجوء إلى العقوبة القانونية، مما يقلل من فعالية هذه النصوص في الردع (وزارة، 2019، صفحة 22)

ينص القانون العراقي على إنشاء دور خاصة بإصلاح الأحداث، وتهدف إلى دمجهم في المجتمع من خلال برامج تعليمية ومهنية. لكن دراسة ميدانية أجريت في بغداد أشارت إلى أن نسبة كبيرة من الأحداث العائدين من هذه المؤسسات عادوا إلى الانحراف مرة أخرى بسبب ضعف برامج التأهيل، وقلة الكوادر المتخصصة، إضافة إلى غياب الرقابة اللاحقة لخروجهم (الدليمي، 2010، صفحة 340) . وهذا يعكس فجوة كبيرة بين النص القانوني الذي يركز على الإصلاح، والواقع العملي الذي يفتقر للمتابعة الفعالة.

رغم أن العراق أقر **قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017**، الذي يتضمن عقوبات مشددة على المتاجرة والتعاطي، إلا أن التطبيق أظهر تحديات كبيرة. ففي السنوات الأخيرة، شهد العراق ارتفاعًا في معدلات تعاطي الشباب للمخدرات خاصة في المناطق الحدودية، بسبب ضعف الرقابة الأمنية وقلة الوعي المجتمعي. وقد كشفت تقارير وزارة الداخلية لعام 2022 عن ضبط آلاف الحالات سنويًا، وهو ما يشير إلى محدودية أثر التشريع وحده دون وجود سياسات وقائية وتوعوية موازية.

بالمقارنة مع التجربة الأردنية، نلاحظ أن **قانون الأحداث الأردني رقم 32 لسنة 2014** تميز بإنشاء محاكم أحداث متخصصة، وهو ما لم يُفعل في العراق بالشكل الكافي. فالاعتماد على محاكم عامة للفصل في قضايا الأحداث يقلل من فعالية تطبيق القانون العراقي، إذ يفتقر القضاة في أحيان كثيرة للتخصص في قضايا الطفولة والشباب.

من خلال دراسة حالة العراق، يمكن القول إن التشريعات القانونية رغم وضوحها وتقدمها في بعض الجوانب، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يواجه عقبات مثل:

- ضعف البنية التحتية للمؤسسات الإصلاحية.
- غياب الكوادر المتخصصة في إعادة تأهيل الشباب.
- الميل إلى الحلول العرفية والاجتماعية بدلاً من تطبيق العقوبات.
- التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية (البطالة، الفقر، النزاعات) التي تحد من فعالية القانون وحده.

وبالتالي، فإن فعالية التشريعات العراقية في الحد من انحرافات الشباب تبقى محدودة ما لم تقترن ببرامج وقائية شاملة، وتطبيق صارم، وآليات متابعة وإعادة دمج حقيقية للأحداث والشباب بعد انخراطهم في الانحراف.

**المبحث الثاني: التحديات والقصور في تطبيق القوانين.**

رغم أهمية التشريعات القانونية في معالجة الانحرافات الاجتماعية، وخاصة تلك التي تستهدف فئة الشباب، إلا أن الواقع العملي في العراق يكشف عن مجموعة من التحديات والقصور التي تعيق التطبيق الفعّال لهذه القوانين.

من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق **قانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983** هو محدودية الإمكانات المتاحة لدور إصلاح الأحداث. فهذه المؤسسات تعاني من الاكتظاظ وضعف الخدمات التعليمية والمهنية، مما يحولها في كثير من الأحيان إلى أماكن احتجاز أكثر منها مراكز إصلاح حقيقية. وقد أشارت دراسات ميدانية إلى أن نسبة كبيرة من الشباب يعودون للانحراف بعد خروجهم من هذه الدور بسبب غياب التأهيل الكافي (الدليمي، 2010، صفحة 345) .

يواجه العراق نقصًا في الكوادر المؤهلة للتعامل مع قضايا الشباب المنحرفين، سواء على مستوى القضاة المتخصصين في محاكم الأحداث أو على مستوى الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين. فعلى سبيل المثال، لا تزال محاكم الأحداث محدودة الانتشار، بينما تعتمد بعض المناطق الريفية على محاكم عامة غير متخصصة، وهو ما يقلل من جودة الأحكام وفعاليتها مقارنة بما هو معمول به في الأردن أو مصر حيث توجد محاكم متخصصة بالأحداث (قانونَ، 2014) .

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

في كثير من الحالات، وخاصة في المناطق القبلية، يتم اللجوء إلى الحلول العرفية والاجتماعية بدلاً من تفعيل القوانين الجنائية. فعلى سبيل المثال، بدلاً من معاقبة ولي الأمر المهمل وفق **المادة 29 من قانون رعاية الأحداث العراقي**، غالبًا ما يتم الاكتفاء بالصلح أو التعهدات العائلية، وهو ما يفقد النصوص القانونية أثرها الرادع.

تُعد البطالة والفقر من أبرز العوامل التي تدفع الشباب نحو الانحراف، ورغم وجود قوانين لحماية العمل مثل **قانون العمل العراقي رقم 71 لسنة 1987**، إلا أن ضعف تطبيقه أدى إلى انتشار عمالة الأطفال والشباب في ظروف غير إنسانية. وهذا الواقع يجعل التشريعات عاجزة عن معالجة جذور الانحراف ما لم تُرفَق بسياسات اقتصادية واجتماعية داعمة (الدليمي، 2010، صفحة 332) .

أحد أوجه القصور يكمن في أن بعض القوانين لا تواكب المستجدات، مثل قضايا **الجرائم الإلكترونية والانحراف عبر وسائل التواصل الاجتماعي** .فرغم صدور **قانون جرائم المعلوماتية العراقي** بصيغته المقترحة منذ سنوات، إلا أن بطء إقراره وتفعيله ترك فراغًا تشريعياً استغلته بعض الجماعات لنشر أفكار متطرفة بين الشباب (ألعنزي، 2024، صفحة 14) .

تتوزع مسؤولية التعامل مع قضايا الشباب بين وزارات ومؤسسات متعددة (العدل، الداخلية، العمل والشؤون الاجتماعية، التربية، الصحة)، إلا أن ضعف التنسيق بينها يؤدي إلى تكرار الجهود أو غياب المتابعة. فعلى سبيل المثال، قد يتم الإفراج عن حدث دون ربطه ببرنامج متابعة تربوي أو اجتماعي، مما يزيد احتمالية عودته للانحراف.

**الفصل الرابع: الرؤية المقترحة لتطوير التشريعات**

تُظهر دراسة واقع التشريعات القانونية في العراق، مقارنة بالقوانين العربية والدولية، أن النصوص القائمة تحتاج إلى مراجعة وتطوير يواكب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يواجهها الشباب. لذا، يقدم هذا الفصل رؤية مقترحة ترتكز على تعزيز البعد الوقائي والتربوي في التشريع، إلى جانب توصيات عملية لتفعيل القوانين على أرض الواقع.

**المبحث الأول: تعزيز البعد الوقائي والتربوي في القانون**

1. **الانتقال من الطابع العقابي إلى الطابع الإصلاحي** يجب أن تُركز النصوص القانونية على إعادة تأهيل الشباب المنحرفين بدلاً من الاقتصار على معاقبتهم. فالقانون رقم (76) لسنة 1983 الخاص برعاية الأحداث في العراق يتضمن بعض الجوانب الإصلاحية، لكنه بحاجة إلى تعديل يعزز بدائل العقوبة مثل: الخدمة المجتمعية، أو برامج التدريب المهني، أو الإرشاد النفسي.

2. **إدماج التربية القانونية في المناهج التعليمية** أحد محاور الوقاية هو نشر الثقافة القانونية بين الشباب. ويمكن تضمين مبادئ حقوق الإنسان، وحماية القاصر، والوقاية من الجريمة ضمن المناهج المدرسية والجامعية، على غرار ما هو معمول به في بعض التجارب العربية مثل **المناهج المدرسية في المغرب** التي تضمنت مواد للتربية على المواطنة والحقوق (ألقانون) .

3. **تطوير آليات بديلة لفض النزاعات** يجب أن يُعتمد على آليات الوساطة والإصلاح الاجتماعي لمعالجة المشكلات البسيطة بين الشباب، بدلًا من إدخالهم في دوامة المحاكم والسجون. وقد نص **قانون الأحداث الأردني 2014 (م41)** على إمكانية تسوية بعض القضايا خارج المحكمة عبر الوساطة، وهو ما يمكن للعراق الاستفادة منه.

4. **تعزيز البعد الصحي والنفسي في التشريعات** تشير تقارير وزارة الصحة العراقية (2022) إلى ارتفاع معدلات الإدمان والانحرافات المرتبطة بالمخدرات بين الشباب. ومن ثم، ينبغي تعديل القوانين لتشمل برامج علاج إجباري وتأهيل نفسي للمبتلين بالإدمان بدلاً من الاقتصار على العقوبات السجنية.

**المبحث الثاني: توصيات ومقترحات لتفعيل دور التشريعات في حماية الشباب**

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

1. **إعادة صياغة قانون رعاية الأحداث**
بحيث يُحدث توازنًا بين العقوبة والوقاية، ويأخذ بعين الاعتبار المستجدات كالجريمة الإلكترونية والانحراف عبر الإنترنت.

2. **إنشاء محاكم متخصصة بالأحداث في جميع المحافظات**
لضمان سرعة البت في القضايا وتوفير قضاة متخصصين في شؤون الشباب، أسوةً بتجربة مصر التي خصصت دوائر قضائية للأطفال (القانون) .

3. **تأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات الإصلاحية**
عبر برامج تدريبية مستمرة للقضاة، والأخصائيين الاجتماعيين، والمرشدين النفسيين، لضمان حسن تطبيق القوانين.

4. **تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية**
من خلال إنشاء هيئة وطنية مشتركة بين وزارات (العدل، الداخلية، التربية، العمل، الصحة) لمتابعة تنفيذ التشريعات الخاصة بالشباب ووضع تقارير سنوية.

5. **سن تشريعات خاصة بحماية الشباب من الجريمة الإلكترونية**
عبر إقرار **قانون جرائم المعلوماتية** الذي لا يزال متعثرًا في البرلمان العراقي، وذلك لاحتواء الانحرافات المستجدة المرتبطة بالابتزاز الإلكتروني أو استقطاب الشباب في جماعات متطرفة.

6. **إشراك المجتمع المدني**
بتوسيع دور الجمعيات الشبابية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج التوعية القانونية، والرقابة على المؤسسات الإصلاحية.

7. **تعزيز التمويل المخصص لبرامج رعاية الشباب**
بحيث تتضمن الموازنات العامة بندًا واضحًا لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والمهنية كجزء من سياسة وقائية ضد الانحراف.

**الخاتمة**

بعد استعراض الإطار النظري، ودراسة واقع الانحرافات الاجتماعية بين الشباب وأسبابها، وتحليل النصوص القانونية العراقية والمقارنة، وكذلك مناقشة فعالية التشريعات القائمة وما يواجهها من تحديات، يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات على النحو التالي:

**أولًا: أهم النتائج**

1. **تعدد أسباب الانحراف بين الشباب**، حيث تتداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتربوية، إلى جانب تأثير الإعلام والتكنولوجيا الحديثة.

2. **قصور التشريعات العراقية** عن الإحاطة بكافة صور الانحراف الحديثة، خصوصًا الجرائم الإلكترونية والتطرف الفكري.

3. وجود **ميل في النصوص القانونية إلى الطابع العقابي** أكثر من الطابع الإصلاحي أو الوقائي، مما يحد من فعاليتها في معالجة الانحراف على المدى البعيد.

4. **ضعف التنسيق المؤسسي** بين الجهات الحكومية (العدل، الداخلية، التربية، الصحة، العمل) مما ينعكس سلبًا على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الشباب.

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

5. رغم وجود قوانين مهمة مثل **قانون رعاية الأحداث رقم (76) لسنة 1983**، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات تتعلق بغياب البنية التحتية، وقلة الكوادر المتخصصة، وضعف الرقابة على المؤسسات الإصلاحية.

6. **غياب النصوص القانونية الصريحة** التي تركز على الدور الوقائي والتربوي، كالاهتمام بالإرشاد النفسي، ودور المدرسة والجامعة، وتفعيل الإعلام في التوعية.

7. التجارب المقارنة في بعض الدول العربية (مثل مصر، الأردن، المغرب) أظهرت نجاحًا نسبيًا في اعتماد آليات بديلة للعقوبة، ومحاكم متخصصة بالأحداث، وإدماج التربية القانونية في المناهج التعليمية.

**ثانيًا: أبرز التوصيات**

1. **تطوير قانون رعاية الأحداث العراقي** ليواكب المستجدات ويوازن بين العقوبة والوقاية، مع تضمين نصوص خاصة بالجرائم الإلكترونية والانحرافات الفكرية.

2. **إنشاء محاكم متخصصة للأحداث** في جميع المحافظات العراقية، بما يضمن سرعة الإجراءات وتخصص القضاة.

3. **تعزيز البعد الوقائي والتربوي في التشريعات** من خلال إدماج برامج الإرشاد النفسي والتربوي في المدارس والجامعات، وإطلاق حملات توعية إعلامية.

4. **تفعيل بدائل العقوبات السالبة للحرية** مثل الخدمة المجتمعية، والإصلاح من خلال التدريب المهني، بدلاً من الاقتصار على السجن.

5. **تعزيز التنسيق المؤسسي** عبر إنشاء هيئة وطنية لحماية الشباب من الانحراف، تشترك فيها وزارات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

6. **الاهتمام بالبعد النفسي والصحي** من خلال مراكز متخصصة لعلاج الإدمان والانحرافات السلوكية ضمن التشريعات.

7. **إدماج التربية القانونية في المناهج الدراسية** لبناء وعي قانوني وقيمي لدى الشباب منذ مراحل التعليم المبكرة.

8. **تخصيص موارد مالية كافية** لدعم برامج حماية الشباب ورعايتهم، باعتبارها استثمارًا في الأمن الاجتماعي والتنمية.

**Funding**
This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

**Conflict of Interest**
The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

**Acknowledgments**
The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

**References**

**مراجع**

أحمد المطيري. (2021). *الانحرافات السلوكية في مرحلة المراهقة. مجلة البحوث الاجتماعية، 29(2)، 95–120* .

أحمد سليم عيد المسعودي. (2016). *برامج المؤسسات الرياضية ودورها في الحد من الانحرافات. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 42(3)، 305–320*.

أحمد عمر، ومحمد، محمود رمضان هاشم. (2000). *الانحرافات الفكرية لدى الشباب في العصر الحديث. مجلة الوعي الإسلامي، 19(4)، 45–68*.

أحمد محمد أحمد عوض. (2014). *مقياس الانحرافات السلوكية عند الحدث الجانح. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، 9(2)، .*

ألقانون. (بلا تاريخ). *القانون الإطار للتربية والتكوين المغربي رقم (01.00) لسنة 2002، المادة 5*.

القانون. (بلا تاريخ). *قانون الطفل المصري رقم (126) لسنة 2008 (الذي عدّل قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996)، المادة 122*.

جورج رياض، وعبداللطيف، عرسان سليمان. (1990). *انحرافات الشباب والأبناء. الأمن والحياة*.

حيدر الزبيدي. (2016). *التحديات التي تواجه تطبيق القوانين الخاصة بحماية الأحداث في العراق. مجلة دراسات قانونية، 14(3)، .*

خالد إبراهيم. (2022). *فعالية مؤسسات الإصلاح في معالجة انحراف الأحداث. مجلة جامعة النهرين، 27(2)، .*

سلطان بن موسى، الحربي، نواف، والزهراني، منير العنزي. (2024). *شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها على الشباب. مجلة بحوث كلية الآداب، 36(1)*.

عبدالله بن محمد حريري. (2007). *الانحرافات العقدية والسلوكية لدى الشباب: أسبابها وسبل علاجها. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – الآداب والعلوم الإنسانية، 8(1)*.

علي، والسخاوي، محمود ألعنزي. (2024). *الجريمة الإلكترونية وانعكاساتها على الشباب العربي. القاهرة: دار الفكر العربي*.

علي، وشكر، عبدالغفار وعناقة. (2008). *الشباب ومشكلاته الاجتماعية. المستقبل العربي، 36(418)، 145–160* .

فاطمة الشمري. (2017). *أثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية في انحراف الأحداث. مجلة العلوم الاجتماعية العراقية، 12(2)، .*

قانون. (1983). *رعاية الأحداث رقم (76) ، المواد 29–32*.

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

قانونَ. (2014). *قانون الأحداث الأردني رقم (32) ، المادة 4.*

محمد الدسوقي محمد. (1986). *الإسلام والقضاء على انحرافات الشباب. مجلة الوعي الإسلامي، 19(4)، 45–68، .*

محمد عاصم غازي. (2017). *تأثير الرياضة المدرسية على التنشئة الاجتماعية ودورها في الحد من السلوكيات الانحرافية. مجلة الإبداع الرياضي، 10(1)،33–50،.*

محمود حسن، عبد الرحمن، سامية، والخليفي، ناصر إسماعيل. (2010). *تعرض المراهقين للدراما الأجنبية وعلاقته بالانحرافات السلوكية. مجلة دراسات الطفولة، 18(4)،.*

مصطفى عبدالمجيد كاره. (1993). *التغير الاجتماعي وأثره على الوقاية من الجريمة. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 7(2)، .*

مطلق بن طلق العتيبي. (2009). *انحرافات الشباب: دراسة اجتماعية في البيئة السعودية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، 21(1)،101–125،.*

مؤيد منفي الدليمي. (2010). *المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، 5(1)، .*

ناديا، والشرع، زبيدة حياصات. (2022). *أسباب انحراف الأحداث في الأردن: دراسة ميدانية. مجلة المنارة للبحوث الإنسانية، 28(4)، .*

وزارة. (2019). *العمل والشؤون الاجتماعية. التقرير السنوي عن أوضاع الشباب. بغداد،.*

ياسر عيد، السليمي، خالد، والراشدي، فهد عيد. (2021). *تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الانحراف الفكري لدى المراهقين. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 33(3)، 144–168، .*

يونس لعوبي. (2019). *الانحرافات السلوكية للشباب الجامعي: دراسة حالة في الجامعات الجزائرية. مجلة المعيار، 15(3)، .*